

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

إشكال في نزعہ ولا يحتاج للتنبيه عليه إذ نزعہ لا یوجب له نقصا فلا یتوهم أنه لا ینزعہ قال بن إن قلت یمکن أن تصور المسألة بغير الماسح إذا لبس الخف على طهارة وانتقض وضوءہ ومعه ماء قليل لا یمکفه إلا لغسل النجاسة أو للوضوء مع المسح فهذا یتردد هل یتوضأ یمسح فیصلي بالنجاسة أو یخلعه یتیمم لقصور الماء عن غسل رجليه وحينئذ فیصح حمل الماسح على من حکمه المسح كما قاله ابن فرحون ومن تبعه قلت لا یصح دخول هذه في کلام المصنف لأمرین الأول إن خلع الخف في حقہ غیر متعین لأن له أن یغسله یتیمم الثاني أنا لا نسلم أنه یتأتى التردد في هذه الصورة لفقد شرط المسح وهو طهارة الجلد فلا یتوهم صحة الوضوء حتى یتردد بینہ وبين التیمم وحينئذ فلا یحتاج إلى التنصيص علیها اه قوله لا ماء معه أي الذي لا ماء معه یمکفي الوضوء أو إزالة النجاسة وهذا صادق بصورتین على ما قال الشارح ما إذا لم یکن معه ماء أصلا والحال أنه مسح على الخف وباق على طهارته أو لم یمسح علیه بأن کان لبسه على طهارة والحال أنه حين الإصابة غیر متطهر وما إذا کان معه ماء لا یمکفي الوضوء وإزالة النجاسة معا والحال أنه غیر متطهر فقول الشارح والحال أنه متطهر راجع لقوله الذي مسح علیه وليس راجعا لقوله أو لبسه على طهارة لفساد المعنى لأنه إذا لبسه على طهارة واستمرت وتنجس الخف فإنه یخلعه ویصلي بتلك الطهارة وقوله أو غیر متطهر أي أو کان غیر متطهر والحال أنه لم یجد إلخ قوله حتى أصیبت رجليه بذلك أي بأرواث الدواب وأبوالها قوله مع الإتيان باصطلاحه أي لأن الواقع أن هذا تردد للمتأخرین في الحكم لعدم نص المتقدمین علیه قوله وواقع على مار إلخ اعلم أن الشخص إما أن یكون مارا تحت سقائف مسلمین أو کفار أو مشکوک فیهم وفي کل إما أن تتحقق طهارة الواقع علیه من تلك السقائف أو تظن طهارته أو تتحقق نجاسته أو تظن أو یشک فیها فهذه خمس عشرة صورة فإن تحققت طهارة الواقع أو طنت أو تحققت نجاسته أو طنت فالأمر ظاهر وكلام المصنف ليس فيه فهذه اثنتا عشرة صورة وإنما کلامه فیما إذا کان مارا تحت سقائف المسلمین أو مشکوک فیهم وشک في نجاسة الواقع فإنه یحمل على الطهارة ویعفى عن الفحص عنه ومفهومه صورة واحدة وهي ما إذا کان مارا تحت سقائف کفار وشک في نجاسة الواقع فإنه یكون نجسا ولا یحتاج لسؤالهم فلو سألهم وأخبروا بالطهارة لم یصدقوا وإن أخبر بطهارة الواقع من بیوتهم مسلم صدق إن کان عدل رواية قوله صدق المسلم أي إن أخبر بخلاف الحكم كما لو أخبر بالنجاسة إن بین وجهها أو اتفقا مذهبها وأما إن أخبر بالطهارة صدق مطلقا وإن لم تعرف عدالته والحاصل أن المسلم یصدق مطلقا أخبر بطهارة الواقع أو نجاسته إلا أنه إن أخبر بالطهارة صدق مطلقا وإن أخبر بالنجاسة فلا بد

من عدالته وبيانه لوجه النجاسة أو موافقته في المذهب لمن أخبره قوله وإلا ندب الغسل أي
وإلا بأن أخبر بالنجاسة ولم يبين وجهها ولم يتفقا في المذهب ندب الغسل قوله لا الكافر
والفاسق أي فلا يصدقان